



الدور التنموي للوساطة المالية في ليبيا خلال الفترة 1980-2023

The Developmental Role of Financial Intermediation in Libya (1980–2023)

هشام المنير الصادق الميساوي

باحث دكتوراه - جامعة الزاوية وعضو هيئة تدريس جامعة صبراتة .

[hisham.almisawee@sabu.edu.ly](mailto:hisham.almisawee@sabu.edu.ly)

حمزة محمد النوري عبدالله

باحث دكتوراه - جامعة الزاوية وعضو هيئة تدريس جامعة الزيتونة .

لطفي خميس الفرجاني خميس

باحث دكتوراه - جامعة الزاوية وعضو هيئة تدريس جامعة الجفارة .

محمود رجب عمر عبدالسلام

باحث دكتوراه - جامعة الزاوية .

الاسم الرابع

اسامة عمر محمد السعداوي

باحث دكتوراه - جامعة الزاوية وعضو هيئة تدريس جامعة المرقب .

تاريخ الاستلام: 2025/12/8 - تاريخ المراجعة: 2025/12/12 - تاريخ القبول: 2025/12/19 - تاريخ النشر: 2026 / 1/17

مستخلص

تبحث هذه الدراسة في أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2023 وذلك باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL واختبار سببية جرانجر، تم الإعتماد على مجموعة من مؤشرات التطور المالي، وهي نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كممثل للنمو الاقتصادي، كشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من متغيرات الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أهمية تطوير القطاع المالي كعامل محوري لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الوساطة المالية، النمو الاقتصادي.

Abstract

This study examines the impact of financial intermediation on economic growth in Libya over the period 1980-2023, using Autoregressive Distribution Lag (ARDL) method and the Granger causality test. The analysis relies on indicators of financial development, including the ratio of money stock to GDP, total credit to GDP, and total deposits to GDP. In addition, the growth rate of nominal GDP is employed as a proxy for economic growth. The result reveals the existence of a long-run equilibrium relationship between financial

intermediation variables and economic growth. Furthermore, the findings indicate a unidirectional causal relationship running from financial intermediation variables to economic growth. The study emphasizes the importance of developing the financial sector as a key drive for promoting sustainable economic growth in Libya.

**Keywords:** Financial intermediation, economic growth.

#### المبحث الأول - الإطار العام للبحث

##### أولاً: المقدمة

تُعد مؤسسات الوساطة المالية ركناً أساسياً في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي، إذ يتأثر أداء القطاع المصرفي بدرجة النشاط الاقتصادي داخل الدولة فمع ازدهار القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات نموها يزداد الدخل القومي ويتوسع الطلب الإجمالي ويؤدي هذا التوسع إلى تزايد الحاجة لوجود مؤسسات مالية تتمتع بكفاءة عالية قادرة على تقديم خدمات فعالة لكل من المودعين والمستثمرين، الأمر الذي يعزز تطور القطاع المالي ويقوي دوره في الاقتصاد، ورغم ذلك تثار العديد من الآراء المتباينة حول طبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث يرى كثير من الباحثين بأن القطاع المصرفي يؤثر على النمو (Schumpeter, 1934) ويؤكد شومبيتر على قدرة الائتمان المصرفي في التأثير على النمو، وفي المقابل يرى باحثون آخرون أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي هي التي تقود إلى تطور القطاع المالي كما أوضح (Robinson, 1952) بينما هناك وجهة نظر ثالثة تؤكد بأن هناك علاقة تبادلية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تتوقف على طبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأزمات المالية ومدى تأثيرها على الاقتصاد النقدي والحقيقي، وفي المقابل توجد وجهة نظر رابعة ترى بعدم وجود علاقة سببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد سيتم دراسة العلاقة التوازنية بين بعض مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا وذلك بهدف التعرف على المشكلات والمعوقات، واقتراح السبل الكفيلة بالارتقاء بمستوى الخدمات المالية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بما يسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

##### ثانياً: مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به قضايا التطور المالي وما رافقه من محاولات تفسير طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن الجدل العلمي لا يزال قائماً بشأن اتجاه هذه العلاقة وحدود تأثيرها، خاصة في الاقتصادات الريعية والنامية مثل الاقتصاد الليبي، وتزداد أهمية هذه الاشكالية في ليبيا في ظل الخصائص الهيكلية للاقتصاد واعتماده الكبير على القطاع النفطي وضعف التنوع الاقتصادي إلى جانب محدودية دور القطاع المالي في تمويل الأنشطة الإنتاجية، وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي :

إلى أي مدى يؤثر التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2023؟

##### ثالثاً: فرضيات البحث:

- 1- توجد علاقة في الأجل الطويل بين مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- 2- توجد علاقة سببية تنجّه من مؤشرات الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي في ليبيا.

**رابعاً: أهمية البحث:**

- 1- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي في ظل الخصائص الربعية وضعف التنوع الاقتصادي.
- 2- تقييم كفاءة القطاع المالي في دعم النمو الحقيقي من خلال دوره في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد الائتمانية نحو الأنشطة الإنتاجية.
- 3- تقديم دليل قياسي حول طبيعة وقوة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بما يسهم في اختبار الفرضيات النظرية ذات الصلة.

**خامساً: أهداف البحث:**

- 1- دراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- 2- اختبار وتفسير العلاقة بين مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- 3- اقتراح السبل الكفيلة بالارتقاء بمستوى الخدمات المالية بما يسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

**سادساً: منهجية البحث:**

تم استخدام الأسلوب الوصفي لتحليل الخصائص العامة للبيانات والظاهرة محل الدراسة من خلال عرض الاتجاهات العامة والاحصاءات الوصفية للمتغيرات مما يوفر إطاراً نظرياً وكمياً يمهّد للتطبيق القياسي، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لقياس العلاقة التوازنية بين مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) لقدرته على تقديم نتائج دقيقة وتحليلاً متزامناً للعلاقات في لأجل القصير والطويل.

**سابعاً: حدود البحث:**

تغطي هذه الدراسة البيانات السنوية للفترة 1980-2023 حيث تمثل هذه الفترة الزمنية مرحلة بالغة الأهمية في تطور الوساطة المالية في ليبيا مما يسمح بقياس أثرها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل إضافة إلى توافر البيانات هذه الدراسة.

**ثامناً - مصادر جمع البيانات المستخدمة في النموذج**

تم جمع البيانات من النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، باعتباره الجهة الرسمية المعتمدة لإصدار البيانات الإحصائية والاقتصادية المستخدمة في النموذج، حيث تم اختيار ثلاثة متغيرات كمؤشرات لتطور الوساطة المالية، وهي: الائتمان المصرفي، إجمالي الودائع، وعرض النقود.

**تاسعاً - الإطار العام للبحث**

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور يتضمن المحور الأول الإطار العام للبحث، في حين يتناول المحور الثاني الجانب النظري والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما المحور الثالث سيخصص للجانب العملي والتحليل القياسي للعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

عاشرا - الدراسات السابقة:

1- سامي، (2015) في هذه الدراسة قام الباحث بتحليل بيانات مجموعة من الدول (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) باستخدام نماذج Panel Data اعتمادا على عدة متغيرات مالية (قيمة التداول، معدل دوران النقود، الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص) وأثرها على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجاءت النتائج لتؤكد الدور الإيجابي لسوق الأوراق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2- دراسة شامية، (1989) هدفت هذه الدراسة الى التحقق من اثر الائتمان المصرفي على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة (1970 - 1985 ) ، استخدمت طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي للنموذج المستخدم من نوع كوب-دوغلاس، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الى أن مساهمة الائتمان في الناتج المحلي موجبة ولكنها متناقصة أي أن الناتج الكلي يزداد ولكن بمعدل متناقص، مع تقلب مستويات الإنتاجية الحدية في قطاعات النفط والخدمات، ولكنها تعتبر عالية نسبة إلى الإنتاجية في بقية القطاعات فلقد بلغت الإنتاجية المتوسطة أقصاها في قطاع النفط يليه قطاع الصناعة ثم الخدمات.

3- دراسة كريمة، (2001) هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الائتمان المصرفي على عرض النقود، وتوصلت نتائج الدراسة إلى النتائج ان اختلال العلاقة التي تربط معدلات نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي حيث لم تنعكس معدلات نمو عرض النقود على معدلات نمو الناتج في أغلب سنوات الدراسة، وأيضا أن التوسع النقدي في الاقتصاد الليبي لم يكن في جله لتلبية متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي وإنما لتلبية احتياجات تمويل الخزانة العامة.

4- دنيا (2009) تناولت هذه الدراسة أثر أسواق المالية العربية في النمو الاقتصادي ل 11 عشرة دولة عربية باستخدام نماذج البائل داتا وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والسوق المالي ضعيفة بناء على معطيات يتسم بها الاقتصاد العربي، واعتبارات أخرى ذات علاقة بالنظام المالي لهذه الدول.

5- Manta & Badircea (2012) كان هدف الدراسة تحليل تأثير نمو القطاع المالي على النمو الاقتصادي في رومانيا، باستخدام اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي قد يسهم إيجابيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية تعتمد على سعر الفائدة إلى أدنى قيمة له مما يشجع الاستثمارات الوطنية.

6- Okafor & Ugwuegbe (2015) سعت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2014 واستخدمت الدراسة نموذج VAR و causality Granger وكشفت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان الخاص وعرض النقود إلى النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أهمية التطور المالي للنمو الاقتصادي، وأوصت بتوجيه الائتمان نحو القطاع الخاص بشروط ميسرة.

تشير الدراسات السابقة الذكر على أن تطور القطاع المالي يعد من محددات الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال دوره في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة وتوسيع الائتمان الموجه للأنشطة الإنتاجية، كما تبرز النتائج وجود تباين في حجم

واتجاه هذا الأثر باختلاف مستوى التطور المالي والاقتصادي والأطر المؤسسية، وهو ما يؤكد أهمية مراعاة الخصوصيات الهيكلية عند تقييم العلاقة بين القطاع المالي والنمو.

**المبحث الثاني: الوساطة المالية والنمو "إطار نظري"**

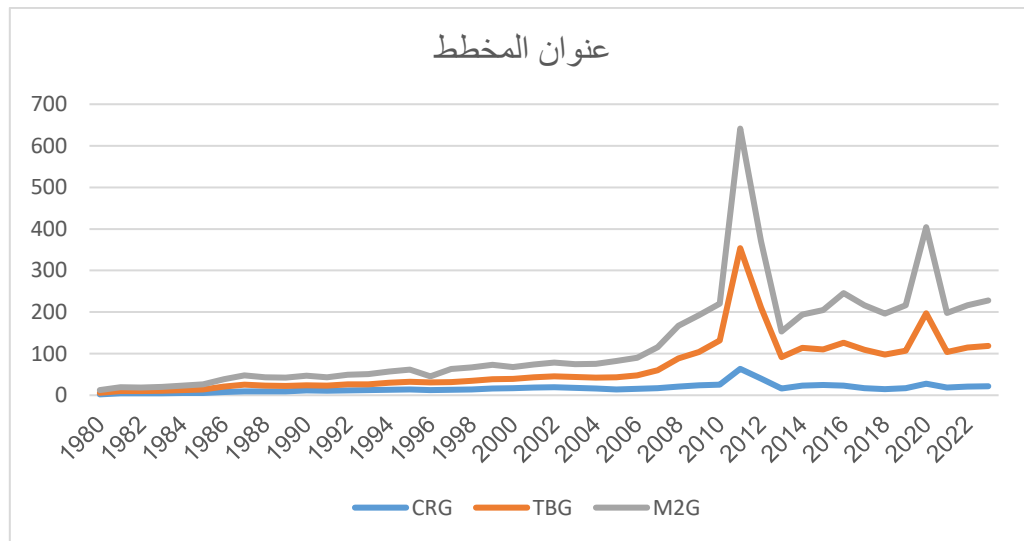
**أولاً - علاقة الوساطة بالنمو الاقتصادي**

اختلف كثير من الاقتصاديين حول العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، فقد أثار اسهام شومبتر على دور المؤسسات المالية في توفير التمويل الملائم لحفز عملية النمو، كما يرى كينز أن الخدمات المصرفية التي يوفرها القطاع المالي من أحد أهم وأبرز الاسهامات التي تستخدم في تجميع المدخرات ، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للتمويل يتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع وتعزيز النشاط الاقتصادي، وإن القيود المفروضة على القطاع المصرفي في الدول النامية، مثل تحديد أسعار الفائدة وقيود الإقراض، أدت إلى تقليص قدرة المصارف على تخصيص الموارد بشكل فعال، مما أسهم في إبطاء معدل النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى أن تحرير القطاع المالي يمكن أن يكون عاملاً محورياً في تعزيز الاستثمار وتحفيز التنمية الاقتصادية (McKinnon, 1973) ، و يرى أنه من الممكن ممارسة سياسات تحت القطاع المالي من شأنها أن تحفز من مستوى النشاط الاقتصادي ( Spellman, 1982 ) ، ومن ناحية أخرى فإن ( 1984 Granger, ) قد قام بدراسة العلاقة بين تطور النظام المصرفي والنمو الاقتصادي حيث قام بقياس الائتمان المصرفي لقياس التطور في القطاع المصرفي ولقد أثبت أن تطور النظام المصرفي من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، في حين يرى ( Jang, 1986 ) أنه يمكن استخدام عرض النقود كمتغير هام في تحقيق النمو الاقتصادي ، بينما يرى ( Robinson, 1952 ) أنه ينبغي أن تتحقق التنمية الاقتصادية أولاً ومن خلالها سوف تتحسن المؤشرات المالية مما يؤدي إلى تطور القطاع المالي ، في حين يرى ( Demetriades, 1996 ) استخدام الودائع كمقياس للتطور المالي، ويشدد عدد من الاقتصاديين على أن التمويل يمثل وظيفة جوهرية لأي منشأة اقتصادية، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية، إذ يُعد التمويل الركيزة الأساسية في إنشاء المشاريع الجديدة وتوسعة القائمة منها. وفي هذا السياق، يقوم القطاع المالي المكون من المصارف، وشركات التأمين، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وشركات الاستثمار بدور محوري في توفير وتوجيه الموارد المالية الضرورية، عبر تجميع المدخرات المبعثرة وتحويلها إلى رؤوس أموال منتجة تُستخدم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويكتسب القطاع المصرفي أهمية خاصة في هذا الإطار، حيث تلعب المصارف دور الوسيط المالي الرئيسي بين المدخرين والمستثمرين، بما يسهم في تخصيص الموارد بكفاءة، وتحفيز الاستثمار، ودعم النمو الاقتصادي . ويُعزى إلى هذا الدور الحيوي للقطاع المالي والمصرفي تأثير مباشر على تعزيز الإنتاجية، وزيادة فرص التشغيل، وتطوير البنية الاقتصادية الوطنية، إذ إن وجود قطاع مالي ومصرفي كفء وفعال يعد عاملاً حاسماً في دعم التنمية الاقتصادية لأي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية (Mishkin, 2018) .

**ثانياً - مؤشرات تطور الوساطة في ليبيا**

تعكس مؤشرات تطور الوساطة المالية في ليبيا مدى كفاءة النظام المالي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية المنتجة، وتُعد هذه المؤشرات أدوات كمية مهمة لقياس عمق النظام

المالي وكفاءته كما هو موضح في الشكل رقم (1) حيث يعبر كل مؤشر عن جانب محدد من أداء الوساطة المالية، فيمثل مؤشر نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لمدى قدرة الجهاز المصرفي على توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعكس حجم الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي، وتشير البيانات إلى أن هذا المؤشر شهد تحسناً تدريجياً منذ عام 1980 حيث بلغ نحو 2.1%، ثم ارتفع ليصل إلى حوالي 15% خلال عام 1996 قبل أن يتسم بالتذبذب خلال الفترة (1997-2023) مسجلاً متوسطاً قدره نحو 23% وهو ما يدل على محدودية واستقرار غير منتظم لدور الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي، أما مؤشر نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي فيعبر عن قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات من مختلف الوحدات الاقتصادية ويُعد مؤشراً على درجة الثقة في النظام المصرفي وعمق الوساطة المالية، وتظهر البيانات أن هذا المؤشر شهد تذبذباً خلال الفترة (1980-2000) بلغ نحو 11% في المتوسط، ثم تحسن خلال الفترة (2000-2010) ليصل إلى متوسط قدره 32% قبل أن يسجل ارتفاعات كبيرة خلال الفترة (2011-2023) بلغ نحو 117.5% في المتوسط وهو ما يعكس توسعاً ملحوظاً في حجم الودائع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، في حين يعكس مؤشر نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى السيولة النقدية في الاقتصاد ومدى عمق السوق النقدي، ويُستخدم غالباً كمؤشر على درجة التطور المالي والنقدي وتشير البيانات إلى أن هذا المؤشر اتخذ اتجاهًا تصاعدياً واضحاً، إذ بلغ نحو 28.1% في المتوسط خلال الفترة (1980-2005) ثم ارتفع إلى نحو 67.4% خلال الفترة (2006-2010) واستمر في الارتفاع خلال الفترة (2011-2023) ليصل إلى متوسط قدره 125% مما يدل على توسع نقدي كبير في الاقتصاد الليبي وبوجه عام توضح هذه المؤشرات أن تطور الوساطة المالية في ليبيا اتسم بزيادة ملحوظة في حجم السيولة والودائع، مقابل ضعف نسبي في التوسع الائتماني، وهو ما يشير إلى محدودية كفاءة النظام المالي في تحويل الموارد المالية المتاحة إلى استثمارات حقيقية داعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

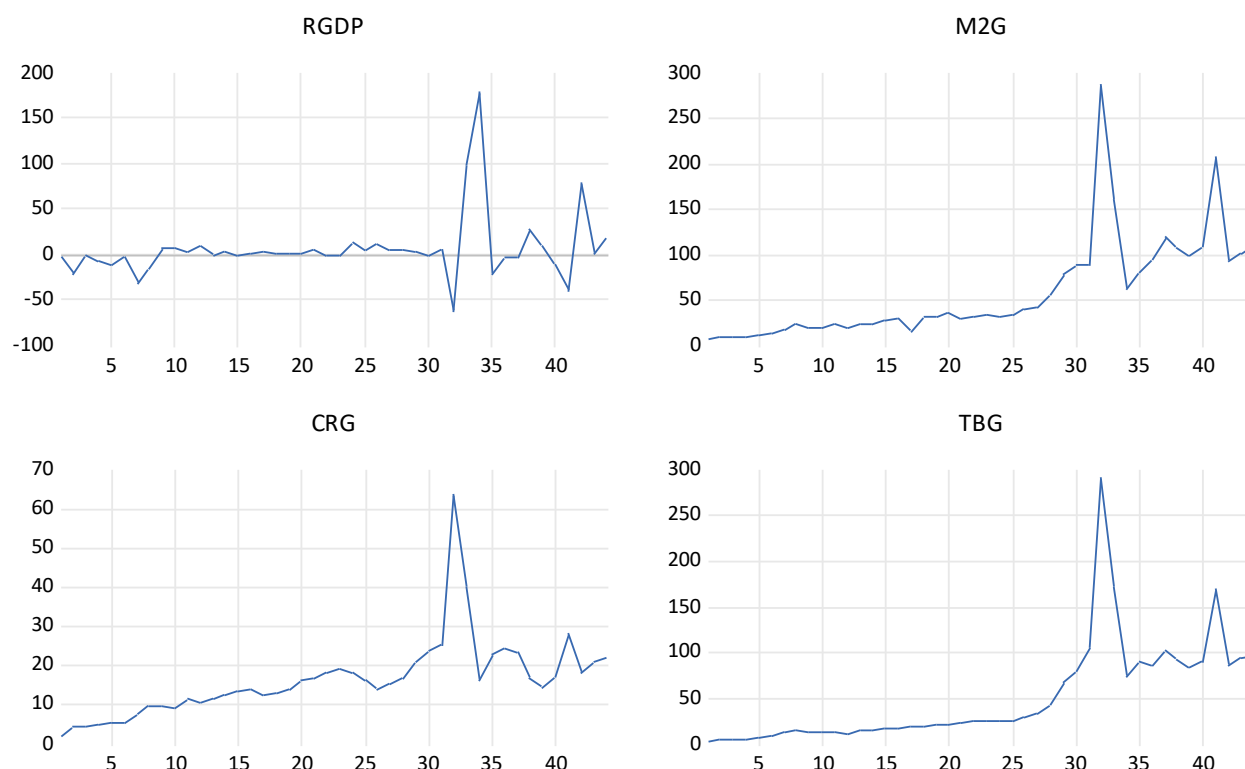


شكل رقم (1) مؤشرات التطور المالي خلال الفترة (1980-2023)

### ثالثا- التحليل الوصفي للبيانات

#### 1- التمثيل البياني لسلسلة المتغيرات

تأتي هذه المرحلة كخطوة أولى للتعرف على استقرارية سلسلة متغيرات الدراسة، ومن الشكل تبدو أن بعض سلسلة المتغيرات غير مستقرة وللتأكد سيتم اللجوء إلى اختبارات جذر الوحدة للكشف عن مدى استقرار السلاسل وتحديد درجة استقرارها.



شكل رقم (2) سلسلة بيانات متغيرات الدراسة

#### 2- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول (1) أهم الخصائص الإحصائية الوصفية محل الدراسة خلال فترة العينة (44 مشاهدة). يظهر معدل النمو الاقتصادي (RGDP) متوسطا موجبا 6.990909 إلا أن اتساع المدى بين القيم الدنيا والعليا وارتفاع الانحراف المعياري يعكسان تقلبات حادة في المتغير، أما متغير عرض النقود كنسبة من الناتج (M2G) فيسجل متوسطا مرتقعا نسبيا 85.55909 مع تشتت كبير، وبخصوص إجمالي الائتمان كنسبة من الناتج (CRG) فتبدوا القيم أكثر استقرارا مقارنة ببقية المتغيرات 16.64067 في حيث يظهر إجمالي الودائع كنسبة من الناتج (TBG) متوسطا مرتقعا 51.62727 وانحرافا معياريا كبيرا، كما تشير نتائج Jarque-Bera واحتمالاته الصفرية (0.0000) إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات. كما أن عدد مشاهدات عينة البحث بلغ 44 مشاهدة مما يعني عدم وجود قيم مفقودة.

جدول (1) الخصائص الإحصائية الوصفية

	RGDP	M2G	CRG	TBG
Mean	6.990909	58.55909	16.46067	51.62727
Median	2.100000	32.65000	15.68263	25.40000
Max	180.1000	287.6000	63.46873	290.3000
Min	-64.30000	6.500000	2.101790	3.800000
Std. Dev	36.071	57.140	10.246	56.852
Jarque-Bera	312.37	69.78	175.63	87.50
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Observations	44	44	44	44

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

### 3- مصفوفة الارتباط

توضح مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين معدل النمو الاقتصادي (RGDP) وكل من عرض النقود كنسبة من الناتج (M2G) وإجمالي الائتمان (CRG) وإجمالي الودائع (TBG)، مما يشير إلى أن تطور القطاع المالي يرتبط إيجابياً بالأداء الاقتصادي، كما تظهر النتائج وجود ارتباط مرتفع نسبياً بين المتغيرات النقدية والمصرفية نفسها خاصة ببين عرض النقود والائتمان (0.70) وهو ما يعكس الترابط البنوي بين أدوات الوساطة المالية، وعلى الرغم من هذه الارتباطات، فإن القيم المسجلة تقل عن الحدود الحرجة الشائعة لمشكلة التعدد الخطي.

جدول (2) مصفوفة الارتباط

	RGDP	M2G	CRG	TBG
RGDP	1.0	0.49	0.58	0.61
M2G	0.49	1.0	0.70	0.55
CRG	0.58	0.70	1.0	0.60
TBG	0.61	0.55	0.60	1.0

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

### رابع- التحليل القياسي والمناقشة

#### 1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لبيان درجة تكامل واستقرار المتغيرات، سنقوم باختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار (Zivot, E & Andrews, D, 1992) الذي يسمح بالكشف عن التغيرات الهيكلية في السلسلة (تغير هيكل واحد) وبعد إجراء هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم (3) خلصت النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة تتوزع بين الاستقرار عند المستوى (M2G) وعند الفرق الأول، وبالنظر إلى هذه النتائج فإن نموذج (ARDL) يعد النموذج الأنسب للتقدير، واختبار العلاقات الديناميكية في المدى القصير والطويل .



جدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة (Zivot-Andrews)

	RGP	M2G	CRG	TBG
t-Statistic	-1.543	-4.671	-4.705	-3.867
Prob.	0.080	0.044	0.140	0.891
Break date	2013	2012	2017	1999
	d(RGP)	d(M2G)	d(CRG)	d(TBG)
t-Statistic	-8.368	-10.300	-8.900	-5.264
Prob.	0.048	0.013	0.004	0.031
Break date	2016	2000	2012	1995

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

## 2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود F & T Bounds Tests

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (4) نتائج اختبار الحدود F-Bound test إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة (M2G,CRG,TBG) والمتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي (RGD) حيث أن القيمة الاحصائية لاختبار (F-Statistics = 53.77) أكبر من الحد الأعلى  $I(1) = 6.42$  عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4) نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test

Independent Variables	Value	Statistical Test
3	53.77	F-statistic
Critical Value		
I(0)	I(1)	Significant
4.983	6.423	1%
3.535	4.733	5%
2.893	3.983	10%

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

كما تؤكد النتائج المبينة في الجدول رقم (5) على صحة العلاقة في الأجل الطويل فإن إحصاء اختبار  $T$ -Statistic=-14.599 أكثر سلبية  $I(1)=-4.37$  عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الحدود T-Bounds Test

Independent Variables	Value	Statistical Test
3	-14.599	t-statistic
Critical Value		
I(0)	I(1)	Significant
-3.43	-4.37	1%
-2.86	-3.78	5%
-2.57	-3.46	10%

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

### 3- تقدير العلاقة في الأجل الطويل

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي (M2G) ومعدل النمو، حيث أن المعامل يساوي 0.253 أي أن زيادة السيولة النقدية بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمعدل 0.02%، كما أنه هناك علاقة طردية بين إجمالي الائتمان كنسبة من الناتج ((CRG(-1)) ومعدل النمو، فزيادة الائتمان بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة 1.3% كما بينت النتائج أن زيادة حجم الودائع ((TBG(-1)) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو بنسبة 0.0261% عند مستوى معنوية 5%.

### جدول رقم (6) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Variables	Coefficient	T-statistic	Prob.
M2G	0.253	1.996	0.052
CRG(-1)	1.333	4.266	0.001
TBG (-1)	0.261	2.759	0.039

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

### 4- تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير UESM

في هذه المرحلة يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UESM في الأجل القصير، وأظهرت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (7) أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.0913) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1% وبهذا قد تحقق في المعلمة الشرطين الأساسيين، وأن عملية تصحيح الخطأ تتم بما يقارب 91% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) تقدر بسنة وشهران تقريباً، كما تشير النتائج من ناحية أخرى إلى أن النتائج لا تختلف عن تقدير النموذج في الأجل الطويل من حيث إشارة المعلمات وأن جل المعلمات معنوية عند مستوى دلالة 1%، 5%، كما أن المتغير الوهمي الذي تم إدراجه (D\_1987) والمعبّر عن الصدمات الهيكلية Structural Breaks معنوي وذو دلالة إحصائية، حيث يمثل تحولاً مفصلياً في السياسات الاقتصادية من النموذج الاشتراكي نحو تحرير اقتصادي جزئي ومنح بعض الحريات للاستثمار الخاص وتحفيز النشاط الاقتصادي غير النفطي.

### جدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variables	Coefficient	T-statistic	Prob.
C	20.74	0.663	0.511
D(RGP(-1))	0.131	2.940	0.058
D(CRG)	0.541	3.115	0.043
D(CRG(-1))	3.345	6.698	0.000
D(TBG)	0.237	1.558	0.128
D_1987	22.841	2.252	0.030
CointEq*	-0.913	6.795	0.000

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

## 5- الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

للتأكد من جودة النموذج المقدر يتم القيام ببعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الإحصائية، ومن النتائج المبينة في الجدول رقم (8) تبين أن النموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات التشخيصية اللازمة.

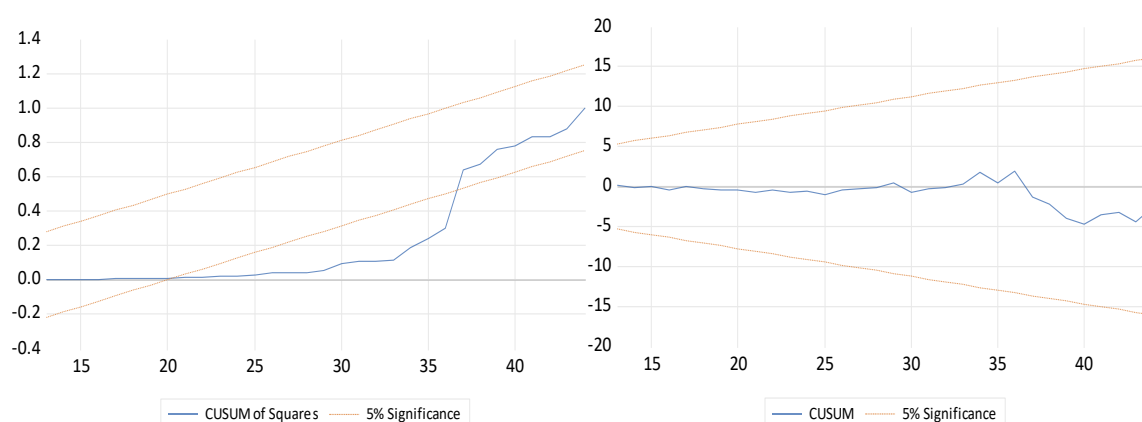
جدول رقم (8) نتائج الاختبارات التشخيصية

Statistical test	Value	Prob.
Jarque-Bera	0.230	0.891
Breusch-Godfrey	1.672	0.204
Breusch-Pagan	1.027	0.439
Ramsy Reset Test	2.352	0.148

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

## 6- اختبار الاستقرار الهيكلي

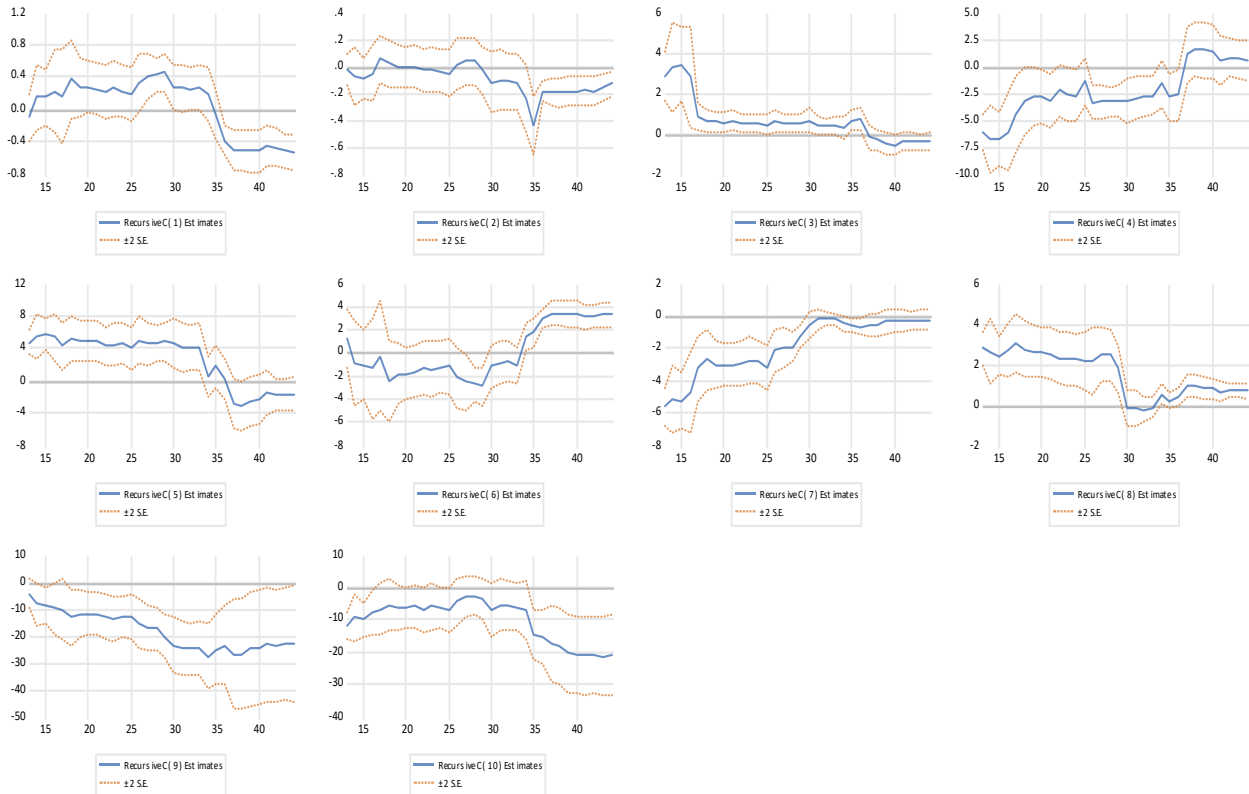
الشكل رقم (3) يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM ونتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CSUMSQ حيث يقع المنحنى الممثل لإحصائتي الاختبار بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يؤكد استقرار الهيكل للنموذج.



شكل رقم (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

## 7- اختبار استقرار معاملات النموذج

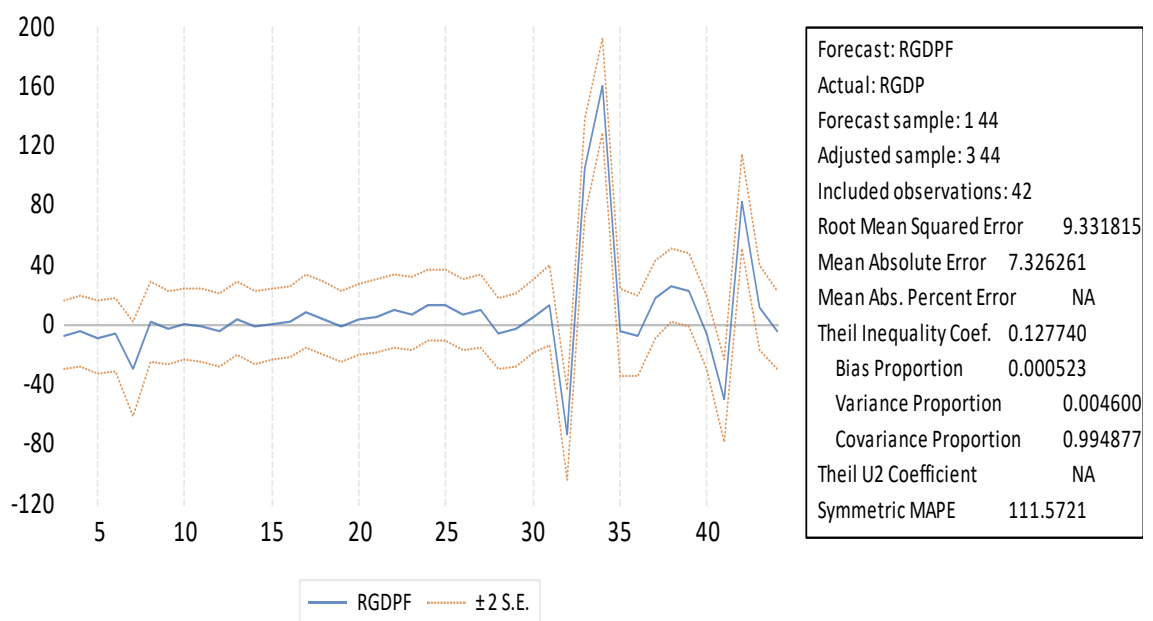
يبين الشكل رقم (4) أن معاملات النموذج المقدر مستقرة خلال فترة الدراسة وتقع ضمن فترات الثقة.



شكل رقم (4) اختبار استقرار المعلمات المقدرة لنموذج

#### 8- اختبار الأداء التنبئي للنموذج

تظهر نتائج الاختبار التنبئي لنموذج ARDL كفاءة مقبولة في تتبع السلوك الفعلي لمعدل النمو الاقتصادي، حيث سجل معامل (Theil=0.127) مع شبه انعدام في التحيز والتباين وارتفاع نسبة التغيرات ما يشير إلى أن أخطاء التنبؤ تعود أساساً إلى الصدمات العشوائية وليس إلى ضعف مواصفة النموذج.



شكل رقم (5) اختبار الأداء التنبئي للنموذج

## 9- اختبار السببية

من خلال الجدول أدناه وبما أن  $(Prob < 0.05)$  يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة سببية تتجه من مؤشرات التطور المالي نحو معدل النمو الاقتصادي (RGDP) عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (9) نتائج اختبار السببية

Null Hypostasis	Obs	F-statistic	Prob.
M2G does not Granger Cause RGDP	42	12.788	0.000
CRG does not Granger Cause RGDP	42	21.733	0.000
TBG does not Granger Cause RGDP	42	14.588	0.000

المصدر: من مخرجات برنامج (E-views)

## خاتمة

## اختبار الفرضيات

- بينت نتائج اختبار Bounds Test على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $(-1)$  CointEq سالبة ومعنوية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي تم إثبات الفرضية الأولى.

- أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة وبالتالي تم إثبات الفرضية الثانية.

## النتائج

تشير نتائج نموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي في ليبيا ومؤشرات التطور المالي، كما أظهرت النتائج وجود تأثيرات معنوية في الأجل القصير ما يعكس قدرة القطاع المالي على التأثير الديناميكي في النشاط الاقتصادي، وأكد اختبار السببية وفق Granger Causality وجود علاقة سببية أحادية تتجه من متغيرات الوساطة المالية نحو النمو الاقتصادي، بما يدعم الفرضية القائلة بأن تطور القطاع المالي يعد محركاً للنمو الاقتصادي.

## التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بضرورة تعزيز دور مؤسسات الوساطة المالية في ليبيا من خلال تطوير الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي بما يرفع كفاءته في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، مع العمل على توسيع الائتمان المصرفي الموجه للقطاعات الحقيقية الداعمة للنمو الاقتصادي بدل التركيز على الأنشطة قصيرة الأجل، إلى جانب تبني سياسات نقدية تساهم في استقرار عرض النقود وتحسين فعاليته وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بما يساعد على زيادة حجم الودائع، فضلاً عن أهمية تنسيق السياسات النقدية والمالية لضمان تحقيق أثر مستدام للقطاع المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

## المراجع

- 1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، شارع الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 1993.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002.
- 3- دنيا أحمد عمر، أثر أسواق المالية العربية في النمو الاقتصادي، الموصل، العراق، مجلة تنمية الراقدين، 2006.
- 4- سامي مبارك، تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الترابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015.
- 5- عبد الله شامية، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الاول، 1989.
- 6- عبد الله شامية، زينب المصري، دور الجهاز المصرفي في دعم النشاط التشاركي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، 1993.
- 7- عبد السلام لفته سعيد، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2000.
- 8- صالح الأمين الإرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات كلية المحاسبة غريان، 1991.
- 9- ميلود جمعة الحاسية، دور النقود في الاقتصاد الليبي، الشركة العامة للنشر، طرابلس، 1994.
- 10- ميلود جمعة الحاسية، طبيعة وأهداف الجهاز المصرفي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، 1993.
- 11- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية، أعداد مختلفة.

## المراجع الأجنبية

- 12- Mishkin, F. S. (2018). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (12th ed.). Pearson
- 13- Manta, A & Badircea, R (2012). Empirical study regarding the relation between the Romanian banking system and economic growth. Finante- provocarile viitorului (Finance –Challenges of the future), 1(14).
- 14- McKinnon, R.I.G. (1973). Money and Capital in Economic Development. Brookings Institution, Washington
- 15- . Okafor, I & Ugwuegbe, U(2015) Relationship between deposit money bank credit and economic growth in Nigeria under a var-G – causality environment. Loser journal of economic and finance. 7(2).
- 16- Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.J. (2001) Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326.
- 17- Patrick, H. T (1966). Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries, Economic Development and Cultural Change, 14(1), pp. 174-189.
- 18- Robinson, John, The Generalization of the General Theory, n the Rate of Interest and Other Essays (London: Macmillan, 1952).

- 19- Schumpeter, Joseph A. (1934), The Theory of Economic Development., translated by Redvers Opie, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- 20- Toda h.y.& Yamamoto t. (1991), statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, 66 )1–2(,225-250.